مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

العراق ومسارات السياسة الخارجية
حيال سوريا ما بعد الأسد

فراس الياس

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

العراق ومسارات السياسة الخارجية حيال سوريا ما بعد الأسد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

فراس الياس / أستاذ الإستراتيجية والأمن الوطني
في كلية العلوم السياسية جامعة الموصل

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

أدت عملية سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد في مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول الجاري إلى إنتاج واقع إقليمي جديد. بدأت دول الإقليم، ومنها العراق، بقياس مجالات الربح والخسارة الناتجة عن سقوط نظام الأسد. تاريخياً، تمثل العلاقات العراقية-السورية واحدة من أعقد العلاقات الإقليمية في المنطقة، وذلك بسبب تحركها ضمن مسارات متعددة، بين الصراع تارة والوفاق تارة أخرى. ومع ذلك، فإن الثابت هو أنها لم تكن علاقات على وتيرة واحدة، وخصوصاً بعد وصول صدام حسين وحافظ الأسد إلى السلطة في البلدين. في تلك الفترة، أصبحت العلاقات بينهما واحدة من أشد العلاقات توتراً في الشرق الأوسط، لا سيما خلال الحرب العراقية-الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين، حين وقفت سوريا إلى جانب إيران في هذه الحرب.

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين، استثمرت سوريا في عراق ما بعد الاحتلال عبر الدفع بعشرات المسلحين إلى الداخل العراقي. كان الهدف من ذلك عرقلة الاستراتيجية الأمريكية في العراق ودفع الولايات المتحدة لعدم التوجه إلى دمشق وطهران بعد احتلال بغداد، خصوصاً أن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش كانت قد صنّفت سوريا وإيران، إلى جانب العراق، على أنهم يمثلون «محور الشر» في الشرق الأوسط.

ونتيجةً للأدوار السورية في العراق، شهدت تلك الحقبة صداماً كبيراً بين سوريا والعراق، وتحديداً عندما حمّل رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي نظام بشار الأسد مسؤولية التفجيرات الدامية التي شهدتها العاصمة بغداد خلال الفترة من 2007 إلى 2010. إلا أن الصورة تغيّرت بعد عام 2011.

مثلت لحظة انطلاق «الربيع العربي» في سوريا تحولاً نوعياً في سياق العلاقات العراقية-السورية، حيث أصبح المعطى الطائفي أساساً لإعادة تشكيل العلاقات بين البلدين. وساهمت إيران إلى حد كبير في ترسيخ هذه القناعة عبر الربط بين استقرار النظام السياسي في العراق وبقاء النظام السياسي في سوريا. تم اعتبار التهديد الذي تمثله قوى المعارضة السورية لنظام الأسد تهديداً للتجربة السياسية في العراق، وتهديداً لبقاء العلويين على رأس النظام في سوريا، وكذلك تهديداً لوجود «محور المقاومة» الذي تقوده إيران في المنطقة. هذا الربط دفع الحكومة العراقية إلى فتح الحدود مع سوريا، وإرسال آلاف المقاتلين والأسلحة والمعدات إلى هناك لمنع سقوط نظام الأسد بيد قوات المعارضة.

من خلال هذه الأدوار التي مارستها الحكومة العراقية في سوريا، اندفعت العديد من الفصائل المسلحة العراقية إلى المشاركة في الصراع تحت عنوان «الدفاع عن المقدسات» هناك. كما سعت تلك الفصائل إلى تأمين تواصل بري مع حزب الله اللبناني، يبدأ من طهران ويمر عبر العراق وسوريا ليصل إلى بيروت. في هذا السياق، لعب العراق دور الجسر الإقليمي الذي ساهم في ترميم تصدعات النظام السوري الذي أرهقته الحرب.

إن سقوط نظام الأسد بهذا الشكل المفاجئ، وانسحاب كل من إيران وروسيا من سوريا، جعل سوريا ما بعد الأسد تواجه استحقاقات كبيرة قد لا تختلف كثيراً عن تلك التي واجهها العراق بعد سقوط نظام صدام حسين. قد يكون الفارق الوحيد في هذا الإطار هو أن التفاعل الإقليمي والدولي الذي تحظى به سوريا اليوم لم يحظَ به العراق في السابق. مع ذلك، يبقى الأهم بالنسبة لنا هو المستقبل الذي ينتظر العراق بعد سقوط نظام الأسد، وكيف سيتفاعل صانع القرار السياسي العراقي مع هذا المتغير الجديد في المنطقة.

لحظة التوجه نحو دمشق

مع نجاح قوات المعارضة السورية في السيطرة على حلب، بدأت المواقف السياسية العراقية تتصاعد تدريجياً. هذا التصاعد كان نابعاً أساساً من لحظة إدراك صعود تنظيم «داعش» في العراق عام 2014، خصوصاً مع العلاقة السابقة التي ربطت (أبو محمد الجولاني / أحمد الشرع)، زعيم هيئة تحرير الشام، بتنظيم «القاعدة» أولاً ثم بتنظيم «داعش» لاحقاً. ولعل هذا الارتباط هو ما جعل الموقف العراقي مرتبكاً إلى حد كبير، بسبب فكرة «فتح الحدود» التي تؤمن بها التنظيمات الجهادية العالمية، وما تحمله من إمكانيات انتقال المخاطر إلى الداخل العراقي.

في الوقت الذي تمكنت فيه قوات المعارضة السورية من السيطرة على المدن واحدة تلو الأخرى وصولاً إلى العاصمة دمشق، استمرت الحكومة العراقية في إرسال التعزيزات الأمنية والعسكرية إلى الحدود مع سوريا. سبق ذلك موقف حكومي عراقي واضح برفض الانخراط في الصراع السوري، حيث رفضت الحكومة الضغوط الإيرانية والمطالبات من نظام الأسد، مؤكدةً التزامها بالموقف الحيادي تجاه ما يجري في سوريا، والاكتفاء بحماية الحدود، بانتظار تبلور الموقف الإقليمي والدولي مما يجري.

مما لا شك فيه أن هناك العديد من الأسباب التي دفعت الحكومة العراقية برئاسة محمد شياع السوداني إلى عدم الانخراط في الصراع السوري. من أبرز هذه الأسباب أن التقديرات الاستخبارية العراقية أكدت عدم قدرة قوات الأسد على الصمود أمام تقدم قوات المعارضة. ما عزز قناعة السوداني بعدم التدخل هو التردد الإيراني في الانخراط المباشر في الصراع، رغم أن إيران تعد أكثر الأطراف المعنية به نتيجة استثمارها الطويل في الساحة السورية، سواء اقتصادياً أو عسكرياً أو مذهبياً.

إضافة إلى ذلك، فإن غياب الإجماع داخل قيادات «الإطار التنسيقي» الحاكم في العراق حول دعم نظام الأسد جعل السوداني يتراجع عن فكرة الانخراط في ظل هذا الانقسام السياسي. كذلك، كان الوضع السياسي الجديد في سوريا خاضعاً لإرادة إقليمية ودولية جديدة، ولم يعد خاضعاً لرغبات القوى التقليدية مثل روسيا وإيران.

علاوة على ذلك، لعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في قطع عمليات الإمداد لنظام الأسد، ومنع أي تدخل يعيق تقدم قوات المعارضة السورية نحو دمشق. هذا الواقع رسخ لدى الحكومة العراقية فكرة أن أي تدخل غير محسوب في سوريا أو دعم لنظام الأسد قد تكون تكاليفه باهظة جداً على العراق.لذلك، فإن هذا الاستقراء المسبق لمجريات الساحة السورية دفع السوداني إلى طرح عدة أسباب لعدم الانخراط في الصراع، الذي بدا واضحاً أن المنتصر الوحيد فيه هو قوات المعارضة السورية، التي بدأت تحظى بدعم إقليمي ودولي غير مسبوق.

العراق ما بعد الأسد

يمكن القول إن المواقف المتصاعدة التي بدأت تفرض نفسها في العراق، وتحديداً مع الساعات الأولى لسقوط نظام الأسد، أشارت بشكل أو بآخر إلى تبدل واضح في القناعات السياسية العراقية. تمثل ذلك في الاعتراف المشروط بالوضع السياسي الجديد، والدعوة إلى عملية سياسية يسودها الأمن والاستقرار في سوريا. والأهم من ذلك، أن اتخاذ العراق موقف الحياد شكّل أساساً لبناء موقف سياسي جديد تجاه الوضع السياسي المستجد في سوريا. لا شك أن هناك العديد من المشتركات الجغرافية والاقتصادية والأمنية التي تربط العراق بسوريا. تبدأ هذه المشتركات بالحدود الجغرافية، التي تشهد توتراً متصاعداً بسبب الجيوب التي لا يزال يحتفظ بها تنظيم «داعش»، إلى جانب نشاط قوات سوريا الديمقراطية، وتجارة المخدرات العابرة للحدود، وعمليات التهريب واسعة النطاق. هذه التحديات قد تدفع باتجاه تعزيز التعاون بين البلدين لاحتواء هذه التهديدات.

فضلاً عن ذلك، تمثل المشتركات المذهبية بين العراق وشيعة سوريا فرصة لتفعيل دور العراق العربي في رعاية الشيعة العرب ومقدساتهم في سوريا. ولا يقتصر ذلك على فتح مكاتب تُعنى بهذا الشأن، بل إن الضرورة تقتضي إعادة فتح السفارة العراقية في دمشق. هذا ما أكده رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في اجتماعه مع رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في بغداد يوم 20 ديسمبر/كانون الأول الجاري، حيث أشار إلى أن السفارة العراقية في دمشق ستباشر عملها بعد التفاهم مع القيادة الجديدة في سوريا. كما شدد السوداني على أهمية أن يمارس العراق دوراً فاعلاً في المشهد السوري والمساهمة في إعادة بناء الدولة الجديدة. ومع توقع تصاعد التنافس الإقليمي في دمشق خلال الأيام المقبلة لحجز مقعد على طاولة الاستثمارات الاقتصادية، يجب على العراق، إذا أراد أن يكون دولة فاعلة في المنطقة، أن يكون من أوائل الحاضرين في دمشق.

وفي هذا الإطار، مثل انخراط العراق في حوارات إقليمية موسعة للتعامل الفاعل مع ما يجري في الساحة السورية تحولاً مهماً في السلوك السياسي العراقي بعد سقوط الأسد. فقد أشارت التحركات الدبلوماسية العراقية في منتصف الشهر الجاري إلى إدراك سياسي ناضج للتحديات التي قد تواجه العراق والمنطقة إذا لم يتم احتواء الوضع في سوريا .بدأت هذه التحركات بزيارة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى الأردن، تلتها زيارة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إلى العراق، ثم مشاركة العراق في اجتماعات مجموعة الاتصال العربي في العقبة، وأخيراً زيارة السوداني إلى السعودية. كما مارس العراق تحركات غير معلنة من خلال التواصل المستمر مع المسؤولين في إيران وتركيا، بهدف تهدئة الأجواء المتوترة بين البلدين بعد سقوط نظام الأسد. فقد حمّلت إيران تركيا مسؤولية ما حدث في سوريا، واعتبرت ذلك انقلاباً تركياً على التفاهمات الثلاثية لمحادثات أستانة بشأن الشأن السوري. تُدرك حكومة السوداني أنه بدون دور إيراني وتركي داعم للجهد الإقليمي العربي في سوريا ما بعد الأسد، لن يكون هناك استقرار في سوريا.

ما هو أبعد من السياسة

إن المسارات التي يتحرك من خلالها العراق اليوم نحو سوريا، هي معقدة للغاية، فهناك حتمية جغرافية بين البلدين، وهذه الحتمية الجغرافية تفرض علينا أن يتم التعاطي مع ما يجري في الساحة السورية بمنظار استراتيجي عام، يوازن بين مصالح العراق والمخاطر الاستراتيجية التي يمكن أن يتعرض لها، فيما لو أصبح جزءاً من المشكلة، وليس جزءاً من الحل في سوريا الجديدة.

بداية، لا بد من الإشارة إلى نقطة مهمة، ما يجري في الساحة السورية اليوم، هو خيار السوريين وحدهم، وبالتالي هم قبل غيرهم سيتحملون نتائج خيارهم، المهم هنا هو أن هناك حاجات عراقية في سوريا، تتطلب إدراكاً واضحاً للتعامل معها، والبناء عليها في المرحلة المقبلة.

يمكن القول إن العراق اليوم أمام فرصة كبيرة في تحويل التهديدات القادمة من الساحة السورية إلى فرصة، يُعيد من خلالها إنتاج دور إقليمي عراقي فاعل في المنطقة، ولكن مثل هذا التصور لن يتحقق بدون مراجعة حقيقية لمدركات صنع القرار في العراق، سواءً على مستوى منظومة اتخاذ القرار، أو الجهات الفاعلة والمؤثرة في صنع القرار، خصوصاً وأن المشكلة الأكبر التي يواجهها العراق، تكمن في الداخل العراقي، وليس في غياب التصور والرؤية على صعيد السياسة الخارجية.

إن أولى القضايا التي يجب أن تكون محط اهتمام العراق في سوريا ما بعد الأسد هي قضية «داعش»، سواء على مستوى تحركات عناصر هذا التنظيم أو سجناء التنظيم في سجن غويران في الحسكة، الذي تسيطر عليه قوات سوريا الديمقراطية. ورغم نجاح العراق في التنسيق مع الجانب الأمريكي بهذا الخصوص، إلا أن الحاجة تتطلب تنسيقاً أوسع مع القيادة الجديدة في سوريا من أجل السيطرة على هذا المتغير، وجعله ملفاً أمنياً إقليمياً ودولياً عبر دمج أكثر من طرف في هذا الملف، وعدم جعله ملفاً حصرياً في العلاقات العراقية السورية.

أما القضية الأخرى فتتمثل في ورقة قوات سوريا الديمقراطية. فرغم زيارة وزير الدفاع العراقي، ثابت العباسي، إلى أنقرة منتصف الشهر الجاري للتباحث مع الجانب التركي حول هذه الورقة وتداعياتها على الساحة العراقية، خصوصاً أن تركيا تخوض حالياً عملية عسكرية في شمال العراق تستهدف قوات حزب العمال الكردستاني،

فإن التحالف العضوي الذي يربط قوات سوريا الديمقراطية في شمال سوريا بحزب العمال

الكردستاني في شمال العراق قد يؤدي إلى انتقال تهديدات قوات سوريا الديمقراطية إلى شمال العراق. خصوصاً إذا ما نفذت تركيا عملية عسكرية موسعة في شمال سوريا، ونجحت قوات المعارضة السورية في التقدم نحو الحسكة والرقة اللتين تسيطر عليهما قوات سوريا الديمقراطية، بهدف إنهاء الورقة الكردية. ما يعني أن العراق سيكون المتضرر الأكبر منها، وبالتالي يتطلب الأمر تفهماً عراقياً عاجلاً لهذه المشكلة، والدخول في حوارات موسعة مع تركيا والقيادة الجديدة في سوريا بهذا الخصوص.

إلى جانب قضايا أمنية أخرى ملحة، تتمثل في مخاطر تصاعد تجارة المخدرات والتهريب، يجب أن يكون هناك تفاهم واضح حول عدد العناصر الأمنية السورية التي دخلت العراق من سوريا. أغلب هؤلاء العناصر كانوا تابعين لجيش النظام السوري، بالإضافة إلى عناصر استخبارية وحزبية. حيث تشهد مناطق الجزيرة شمال العراق دخول أعداد كبيرة منهم هرباً من المحاسبة الأمنية والقضائية أو حالات الانتقام العشائري. وبالتالي يجب على العراق حصرهم في مناطق أو معسكرات محددة، كي لا يشكلوا عنصر قلق أمني أو يتم توظيفهم لتهديد الواقع الجديد في سوريا. والأهم من ذلك أن يكون هناك تنسيق مشترك عراقي سوري لتسوية وضعهم وإعادتهم مرة أخرى إلى الداخل السوري، كما تم إعادة 1950 جندياً سورياً خلال اليومين الماضيين عبر منفذ القائم الحدودي مع سوريا، بعد الاتفاق مع القيادة الجديدة في سوريا.

النقطة الأخرى المهمة هي أنه بعد سقوط نظام الأسد، وانسحاب إيران من سوريا، وتعقد فرصة الربط السككي مع إيران، أصبحت فرصة «مشروع طريق التنمية» كبيرة بالتحقق، خصوصاً عبر ربط هذا الطريق بالبحر الأبيض المتوسط. وبالتالي، فإن هذا يدفع للقول إن هناك فرصة كبيرة لدفع العلاقات العراقية السورية خطوات مهمة إلى الأمام، لأن إدماج سوريا الجديدة ضمن التصور الإقليمي العراقي سيجعل الأمن السوري مرتبطاً بشكل أو آخر بالأمن العراقي. بل إن كل الدول الفاعلة في الشأن السوري ستجد أنه هناك ضرورة للحفاظ على الأمن العراقي، نظراً للعلاقة الطردية بين البلدين على الصعد كافة، وليس السياسية فقط.

إن النظر للمصلحة العراقية من باب الحتمية الجغرافية التي يرسخها الجوار العراقي السوري يفرض على العراق التفاعل مع الوضع السياسي في سوريا وعدم الصدام معه، لأن المجتمع الدولي سيعترف به عاجلاً أم آجلاً، وهو مسار يجب أن يكون الأساس الذي تبنى عليه العلاقات العراقية السورية مستقبلاً.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org